



القدس في صفقة القرن: تحليل وبدائل

د. وليد سالم

دكتوراة فلسفة في العلاقات الدولية

مدخل

يعالج هذا البحث وضع القدس في إطار "رؤية السلام من أجل الازدهار"، والمعروفة باسم صفقة القرن، والتي أعلن عنها في البيت الأبيض بواشنطن يوم 28 كانون ثاني 2020 من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبحضور رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو.

تحلل الدراسة ما أتت عليه الخطة بشأن القدس، ثم تأتي بعد ذلك إلى تحليل انعكاسات بنود الصفقة على القدس، وعلى بقية فلسطين، وأخيراً تقترح بعض البدائل لمواجهة تداعيات صفقة القرن على القدس بشكل خاص وعلى فلسطين بشكل عام.

صفقة القرن والقدس

ضمن صفحاتها الـ 181 الصادرة عن البيت الأبيض باللغة الانجليزية، تعالج صفقة القرن موضوع القدس في قسم "المقاربة" (ص 9)، وقسم "رؤية للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة: القسم الخامس (ص 14-19). وفي القسمين تتعامل الصفقة مع

القدس من منطلق ديني أساساً، وذلك باعتبارها مدينة مقدسة للأديان الثلاثة ولقسم كبير من البشرية (ص 10 و ص 15). وتعطي الأولوية للدين اليهودي من وقت قيام النبي ابراهيم عليه السلام بمحاولة ذبح ابنه اسحق إلى أن منعه الله من فعل ذلك، وما تبعه من قيام مملكة داود قبل 3000 عام، ثم قيام الملك سليمان ببناء الهيكل الأول والذي أودع داخله الوصايا العشر. وبعد تدمير الهيكل مرتين، أخرهما عام 70 ميلادية، راح اليهود حسب الوثيقة / الصفقة يحيون ذكرى تدميره في التاسع من آب كل عام، مرددين عبارة "العام القادم في أورشليم". وحسب الوثيقة فقد جاءت بعد ذلك المسيحية، فالإسلام للقدس، حيث ذكرت الوثيقة أهمية القدس لكلا هاتين الديانتين، ولكنها تلت ذلك بكيال المديح لإسرائيل بأنها حافظت على الأماكن المقدسة لكل الأديان طيلة فترة حكمها للقدس منذ عام 1967، فيما كانوا السابقون لحكم إسرائيل يقومون بتدمير الأماكن المقدسة للأديان الأخرى (ص 16).

وبعد ذلك تشير الوثيقة الى ضرورة إبقاء القدس بدون تقسيم، وأن هذا الموقف يعكس رأي كل الإدارات الأمريكية السابقة، كما ينعكس في قانون القدس العاصمة الذي أقره الكونغرس عام 1995 (ص 16).

تشر عن الوثيقة / الصفقة إبقاء القدس ضمن حدود جدار الفصل العنصري غير مقسمة وخاضعة خضوعاً تاماً للسيطرة الاسرائيلية، فيما تخرج من القدس مناطق سبق أن ضمتها إليها والمكونة من كتلتين غير متواصلتين جغرافياً: الكتلة الأولى: هي كفر عقب وسمير أميس ومخيم قلنديا وقرية قلنديا القريبة على مدينة رام الله، والكتلة الثانية: هي كتلة مخيم شعفاط وضاحية السلام ورأس خميس وأقسام من عناتا القريبة نسبياً لأبو ديس والعيزرية وهما مناطق ب حسب تقسيمات اتفاق أوسلو لعام 1995، والتي تعني خضوعها للسلطة الوطنية الفلسطينية في الشؤون المدنية وخضوعها لإسرائيل فيما يتعلق بالشؤون العسكرية. وتشمل هذه المناطق 120 الى 140 ألف مواطن فلسطيني يساؤون أقل بقليل نصف فلسطيني القدس الشرقية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة والذين بلغ عددهم زهاء 284,926 نسمة في منتصف عام 2018 حسب إحصائيات الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء (كتاب القدس الإحصائي، 2019، ص 27). ويعني ذلك أنه سيبقى في



القدس المضمومة قسراً إلى إسرائيل ما بين 144 و 164 ألفاً من الفلسطينيين فقط، مقابل 225,335 مستوطناً استعماريّاً إسرائيلياً يقيمون في نفس المنطقة (نفس المصدر، ص 175). أيّ سيصبح الفلسطينيون أقلية سكانية في الجزء المضموم من القدس إلى إسرائيل حسب الصفقة.

تتضمن الصفقة فكرة إقامة عاصمة فلسطينية تسمى القدس (ص 17) في كتلتي كفر عقب ومخيم شعفاط غير المتواصلتين جغرافياً مضافاً لهما أبو ديس، وحيث أن الأخيرة تخضع للسلطة الأمنية الإسرائيلية العليا، فإن ذلك يعني أن ما سيضم إليها من كتلتي كفر عقب ومخيم شعفاط سيخضعان لنفس السلطة العليا، وقد أكدت صفقة القرن من جهة أخرى أيضاً أن السلطة الأمنية العليا ستبقى بيد إسرائيل على كل المناطق التي ستحول إلى الدولة الفلسطينية، وبذلك فإن الصفقة تعني إلغاء المنطقة أ الواردة في اتفاق أوسلو 2 بوصفها منطقة تخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الفلسطينية في آن معاً، وفي هذا الإطار ستكون السفارة الأمريكية التي وعدت الصفقة بإنشائها في مناطق القدس التي ستحال لفلسطين خاضعة أيضاً للحماية الأمنية الإسرائيلية .

فيما يتعلق بمفهوم الصفقة لماهية القدس، فإنها بموافقتها في أجزاء أخرى منها على ضم كافة المستوطنات الاستعمارية إلى إسرائيل، فإن ذلك يعني تبنيها لمفهوم القدس الكبرى كما حددتها حكومات إسرائيل، والتي تشمل كتلة مستعمرات غوش عتسيون التي تلف محافظة بيت لحم وصولاً إلى مشارف محافظة الخليل، كما تشمل كتل مستوطنات معاليه أدوميم وملحقاتها مثل: ميشور أدوميم ومنطقة إي 1 المزمع البناء بها، وهي الكتل التي تشمل مخططاتها المستقبلية فكرة توسيعها لتصل حتى البحر الميت. كما تشمل كتلة جفعات زئيف التي تلف قرى شمال محافظة القدس. وإضافة لهذه الكتل الثلاث تقوم الحكومة الإسرائيلية بتوسيع كتلة رابعة من المستعمرات، تشمل مستعمرات آدم وكوخاف يعقوب وبسغوت، وهي مستعمرات تقرر الصفقة أيضاً بضمها إلى إسرائيل، مما يحد من إمكانية التوسع المستقبلي لمحافظة رام الله.

وبالنسبة للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة تثني الصفقة على دور إسرائيل

الإيجابي "كحارس للأماكن المقدسة" كما سبق ذكره، وفيما تقول ببقاء الوضع القائم في المسجد الأقصى وحائط المبكى (الأخير كان قبل عام 1948 مكاناً للصلاة لكل من اليهود والفلسطينيين وليس لليهود فقط كما هو عليه الحال اليوم)، فإنها في المقابل تنص على أن "الناس من جميع الأديان لهم حق الصلاة في الحرم الشريف / جبل الهيكل بطريقة تحترم كلية أديانهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلاة لكل دين، والأعياد، وعوامل دينية أخرى" (ص 16-17). وفي هذا الإطار تدعو الصفقة إلى تنظيم رحلات طيران من الدول العربية والإسلامية بهدف الوصول والصلاة في الأماكن المقدسة في القدس.

يسمح الاقتباس أعلاه بتقسيم الأقصى (والمسمى بجبل الهيكل في الصفقة) مكانياً وزمانياً بين المسلمين واليهود، وبالتالي يعطي مصداقية لدعوات منظمات الهيكل للسيطرة على المسجد الأقصى.

وتذكر الصفقة 31 مكاناً مقدساً في القدس منها 17 مكاناً مسيحياً و13 يهودياً و1 إسلامياً تسميه باسم الأمكنة المقدسة للمسلمين بدون تحديد أي اسم محدد من هذه الأمكنة. وحينها تذكر الصفقة الحرم الشريف فإنها تعتبره مكاناً مقدساً مشتركاً للمسلمين واليهود.

وتتضمن هذه اللائحة مشكلتين كبيرتين اثنتين إضافة لاعتبارها الحرم الشريف مكاناً مقدساً للمسلمين واليهود، وهاتان المشكلتان هما:

أولاً: أن الصفقة كما ذكر لا تأتي على إشارة لأي من الأماكن المقدسة للمسلمين سوى بعبارة عامة هي "الأماكن الإسلامية المقدسة" (ص 16) وذلك بدون ذكر أي منها بالتحديد، كما أن عدد المساجد في هذه الأماكن فقط يزيد عن 40 مسجداً حسب دراسة غير منشورة بعد للدكتور حنا عيسى، كما أن الأماكن المسيحية المقدسة تزيد عن 70 وذلك وفق نفس الدراسة. يضاف لذلك مئات المعالم الإسلامية داخل المسجد الأقصى وخارجه.

وثانياً: أن الأماكن المقدسة الـ13 المذكورة لليهود ليست غالبيتها مقدسة كما ورد في دراسة لمؤسسة "عيمق شفيه" الإسرائيلية (عيمق شفيه، شباط، 2020). وتشير المؤسسة إلى المواقع التالية التي اعتبرت مقدسة في الصفقة، فيما هي ليست كذلك: التلة الفرنسية، وممر الحجاج



الذي أقامته منظمة العاد اليمينية المتطرفة في سلوان، ونبع جيحون وحادق داود قرب سلوان أيضاً والتي تقوم منظمة العاد بحفريات أثرية فيها أيضاً مع إهمال أهمية هذه المواقع للمسيحيين أيضاً، وأضرحة الرسل حجاجي وزكريا وملاخي في جبل الزيتون مع أنه لا يوجد دراسات علمية تؤكد وجود هذه الأضرحة في تلك الأماكن، ومقبرة سامبوسكي، وكنيس هورفا. كما اعتبرت مقبرة جبل الزيتون مكاناً مقدساً لليهود وأهملت أهمية الجبل الدينية المقدسة للمسيحيين. يعني ذلك أن الصفقة تحاول تزوير التاريخ واختراع أماكن يهودية مقدسة جديدة من أجل تبرير الاستحواذ على المدينة.

وعدا هاتين المشكلتين فإن الصفقة تطرح فتح الأماكن المقدسة في القدس للسياحة والصلاة للمؤمنين من كل أنحاء العالم، وتعطي إسرائيل صلاحية تنظيم ذلك، كما تطرح إشراك الأردن في تنظيم السياحة الإقليمية نحو القدس والأماكن المقدسة (ص 19) فيما تقسم المناطق الفلسطينية إلى أجزاء، وتعطي الأمن الإسرائيلي أولوية، وبالتالي تجعل القدس مفتوحة لكل العالم ما عدا الفلسطينيين بذريعة الأمن.

وفي مجال الحقوق، تطرح الصفقة نقل الـ 120 إلى 140 ألف من المقدسين في كتلتي كفر عقب ومخيم شعفاط من حالة الهوية المقدسية التي ليست سوى حالة "إقامة لمواطنين أردنيين في أرض إسرائيل" وذلك حسب التعريف الإسرائيلي بعد ضم القدس أرضاً إلى إسرائيل عام 1967 بدون ضم سكانها إلى الأخيرة (سالم، 2018)، إلى حالة المقيمين الفلسطينيين تحت ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي يصبح لهم الحق في الحصول على الجواز الفلسطيني وتنزع عنهم صفة الإقامة التي كانت تعطيها إسرائيل لهم. يتضمن هذا التوجه تفرغاً سكانياً للمدينة من أجل ضمان أغلبية يهودية في القدس الشرقية كما سبق ذكره أعلاه. في المقابل تضع الصفقة ثلاثة خيارات أمام الـ 144 إلى 164 ألفاً من الفلسطينيين الباقين تحت السيادة الإسرائيلية المفروضة في القدس، وهذه الخيارات هي: إما أن يحصلوا على الجواز الفلسطيني الذي لا يعطي وضعاً أكبر من حالة الإقامة في فلسطين نظراً لأن الصفقة لا تعطي فلسطين وضع السيادة على الإقليم والشعب والحكومة، وإما أن يحافظوا على وضع الإقامة القائم، والخيار الثالث هو الحصول على الجنسية الإسرائيلية.

الخيار الأخير لا تقبله غالبية المقدسيين وطنياً، كما أن من الصعب الحصول على الجنسية الإسرائيلية لمن يتقدمون بطلبات للحصول عليها، وذلك نظراً للإجراءات المعقدة والمهينة التي تشمل الفحص الأمني وشروط مثل: إتقان اللغة العبرية وإثبات الولاء. ولذلك يبقى خيار الإقامة في المدينة والذي يتعرض للمطاردة الإسرائيلية من خلال سحب الهويات لمن يقيم خارج القدس، وفرض الضرائب الباهظة، والامتناع عن توفير رخص السكن مما يجبر الأهالي للسكن خارج المدينة وبالتالي فقدان هوية الإقامة. يترتب على ذلك أن الصفقة تطرح شكلياً ثلاثة خيارات، ولكنها تلغي فعلياً خيار التجنس بالجنسية الإسرائيلية ولا تعطيه سوى لأقلية محدودة من آلاف الطلبات التي تقدم لذلك، كما تجعل الإقامة في المدينة رهن المطاردة، وبالتالي فإن خيار إسرائيل في القدس هو خيار السيطرة على أرض بدون سكان عبر الترحيل المتدرج للمقدسيين إلى خارج القدس. ويلاحظ هنا أن الصفقة تطرح خيار الإبقاء على حالة الإقامة في المدينة بصيغة ملغومة حيث نصت الوثيقة على أن قسماً من المقدسيين "يريدون الحفاظ على هوية منفصلة عن فلسطين وإسرائيل تسمح لهم بالفخر بهويتهم المميزة وتاريخهم، وهذا الخيار يجب أن يكون متاحاً لهم" (ص 17). هذا وكأن سعي الفلسطينيين المقدسيين للحفاظ على وجودهم في القدس من خلال حفظ الإقامة فيها هو سعي للانفصال عن فلسطينيتهم.

أخيراً تطرح الصفقة في الجانب الاقتصادي، تطوير منطقة سياحية في عطروت بمستوى عالمي وتضم فنادق ومطاعم وحوانيت ووسائل مواصلات مريحة نحو الحرم الشريف ويساهم الأردن في تنظيم السياحة الإقليمية نحوها (ص 19)، وإنشاء شركة مشتركة لتنمية البلدة القديمة من القدس بدون المساس بالسيادة الإسرائيلية عليها تقدم لها إسرائيل جزءاً من عائدات الضرائب (نفس الصفحة).

انعكاسات بنود الصفقة على القدس وفلسطين

بناءً على ما تقدم، وبموافقتها على ضم المستوطنات الاستعمارية إلى إسرائيل، فإن الصفقة تجعل السيطرة على القدس أولاً مدخلاً لتمزيق الضفة الفلسطينية إرباً، ومنع قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، وذلك عبر توسيع الاستيطان الاستعماري في القدس تحت



عنوان إنشاء مشروع القدس الكبرى المطروح ليصل إلى البحر الميت شرقاً، وإلى مداخل الخليل جنوباً، وإلى محيط رام الله شمالاً، علماً أن مخطط القدس الكبرى المستقبلي سيجعلها تصل إلى مستعمرة شيلو في منتصف الطريق إلى نابلس شمالاً. يعني ذلك إبقاء حدود القدس مرنة ومفتوحة للتوسع الدائم بما يلغي أي حدود ثابتة حتى لدولة فلسطينية بدون القدس. ويتضمن هذا المشروع أيضاً تغيير الطابع العربي الإسلامي للبلدة القديمة عبر المشاريع المطروحة لإنشاء تلفريك وحديقة توراتية ومرافق سياحية عبرية حولها، وكذلك ربط المستعمرات الاستيطانية داخل المدينة ببعضها البعض لتضييق الخناق على الأحياء الفلسطينية تمهيداً لإجبار أقسام أوسع منها للحيل عن المدينة.

وثانياً: لا تأتي الصفقة بأية كلمة فيما يتعلق بحقوق المقدسين في أملاكهم في القدس الغربية، وهي بالتالي تطرح حلاً لقضية لاجئي القدس عام 1948 ونازحيها لعام 1967 خارج فلسطين، وذلك تساوفاً مع نصوص الصفقة التي تدعو لحل قضية اللاجئين عبر توطينهم في الخارج بما في ذلك استيعابهم تدريجياً في دول الخليج العربي.

وثالثاً: مع فرضها للسيادة الإسرائيلية على المدينة، تنزع الصفقة الحقوق الوطنية الجماعية للمقدسين الباقين في مدينتهم، ولا تبقي لهم ما هو أكثر من حقوق إنسانية فردية قابلة للانتزاع عبر التهجير وسحب الهويات، كما وتضعهم على شفير الترحيل. هنا يجب الإشارة أيضاً إلى إزاحة كتلتي مخيم شعفاط وكفر عقب المكتظتين بالسكان إلى خارج القدس لحل مشكلة التناسب الديمغرافي في القدس الشرقية، ومما يعني أيضاً إخراجاً للاجئي مخيمي قلنديا وشعفاط من المناطق المضمومة لإسرائيل. يضاف لذلك إهانة للمقدسين الذين يحافظون على الإقامة في المدينة بنعتهم في نص الصفقة بإسم المقدسين الفخوريين الذين لا يريدون الارتباط مع السلطة الوطنية الفلسطينية كما سبق ذكره. مع ما سيتبع ذلك من إمكانية إقفال مكاتب وكالة الغوث الدولية في المدينة.

ورابعاً: بتركيزها على الطابع الديني للصراع، وحق إسرائيل في استمرار حراسة الأماكن المقدسة، تخلق الصفقة وضعاً متفجراً في المسجد الأقصى من خلال تعزيز نشاطات منظمات جبل الهيكل الهادفة للصلاة فيه وتقسيمه مكانياً وزمانياً، عوضاً عن أن هذا التوجه يخلق

توتراً مع الأردن وحق الرعاية الأردنية فوق الأماكن الدينية المقدسة في القدس كما ورد في نصوص اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية لعام 1994. كما أن هذا التوجه يخلق حالة يصل بها أصحاب الديانات الثلاث في العالم إلى القدس، فيما يحجر هذا الحق عن المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين من الضفة وغزة.

وخامساً: هنالك آثار أخرى، منها وأد أي وجود مؤسسي فلسطيني في القدس سواء كان سياسياً أو تعليمياً أو صحياً وغير ذلك طالما هي عاصمة إسرائيل واعتقال الشخصيات الفلسطينية المقدسية ومنعها من حرية الحركة والتنقل، ومنع القيام بنشاطات فلسطينية في القدس كما هو جارٍ. يضاف لذلك منع الأسرى المحررين المقدسين من تلقي أموال من السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث طالبت الوثيقة ضمن إحدى شروطها السلطة الوطنية الفلسطينية بأن توقف دفع مساعدات للأسرى وعائلاتهم.

خيارات وبدائل

لا تقل صفقة القرن عن كونها محاولة لاستخدام قدرات أكبر قوة عظمى في الكون من أجل الإجهاز على الإنجازات الفلسطينية، وإعادة القضية الفلسطينية إلى نقطة الصفر. وفي القدس يظهر هذا الاستتاج بشكل جلي للغاية.

وفيما تحافظ فلسطين على إقرافات 141 دولة من العالم بها، وتبقى قرارات الشرعية الدولية ثابتة بشأنها، فإن هدف التحالف الأمريكي الصهيوني هو الإجهاز على فلسطين على الأرض بحيث تصبح الاعترافات والقرارات الدولية غير ذات صلة.

يترتب على ذلك أن المعركة من أجل القدس لا تنفصل عن المعركة من أجل استعادة فلسطين مجدداً على الخارطة، وهو ما يقتضي مشاركة الكل الفلسطيني، بما يتضمن مهمات ومسؤوليات لكل فرد، حيث لم يعد أحد معفى من المسؤولية. ويشمل ذلك فعل الجاليات الفلسطينية الموحد في أمريكا وأوروبا وباقي دول العالم من أجل تغيير مواقف دول العالم والتأثير فيها، واستعادة اللاجئين لكرامتهم من خلال استنهاض الكفاح الجماعي من أجل حق العودة. وفعل الفلسطينيين داخل الوطن بأشكال كفاحية ميدانية إبداعية كإعادة بناء العراقيب عشرات المرات، وإقامة قرى باب الشمس والكرامة في الضفة، وكذلك فعلهم



لبناء التنمية المبنية على المجتمع المحلي مما يعزز الصمود الإيجابي الذي يبني للمستقبل وليس مجرد الصمود السلبي المستكين، إضافة لتنمية المنتجات المحلية والاستغناء عما عداها. على أن يتم تنسيق كل هذه الجهود من قبل منظمة التحرير الفلسطينية الموحدة والتي تضيف إليها العمل الدبلوماسي مع المؤسسات الدولية ودول العالم، ورفع القضايا للمحاكم الدولية ومتابعتها. أيّ تحقيق التكامل بين البعد الشعبي المقاوم والتنموي وبين البعد الرسمي الدبلوماسي والقانوني. وإذا ما خططت هذه الأفعال بشكل جيد ومتراكم فإنها كفيلة بتجاوز الأزمة واستعادة فلسطين خلال عدة سنوات لا أكثر.

إحالات

-“ Peace for Prosperity: A Vision to improve the lives of the Palestinian and the Israeli Peoples” www.whitehouse.gov 28/1/ 2020.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . كتاب القدس الأحصائي السنوي 2019 .
- محمود محارب. "سياسة اسرائيل تجاه الاقصى". سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات). 15 أيار 2016.

- Emek Shaveh. “ The Santification of the Antiquity Sites in the Jerusalem Section of the Peace to Prosperity Plan”. 4/2/2020.

- Walid Salem. “ Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Israeli Settler Colonialism”. Holy Land and Palestine Studies Journal , 17:1, 2018.